

المجلس الوطني الموكر

بداية، لا شك أن المجلس الوطني السوري قد تشكل كاستجابة لحالة موضوعية فرضتها السياقات المتعددة للثورة، وفي مقدمتها الحاجة الماسة لوجود جسم سياسي يمثل الثورة، ويستطيع في الوقت نفسه أن يضم تحت عباؤه مختلف أطياف المعارضة السورية.

لكننا اليوم، وبعد مرور ما يقارب الستة أشهر من تشكله لم يتمكن المجلس أن يستوعب مختلف أطياف المعارضة السورية، وهو سيعقد يوم غد الاثنين مؤتمره في استنبول ليضم أطيافاً أخرى إليه، وهو ما يؤكد على أن المرحلة الماضية كان يشوبها الكثير من الإرباك في هذا الملف، وإذا قلنا أن هذا الأمر يمكن تفهمه نظراً للكثير من التعقيدات التي مز بها عمل المجلس، وما لاقاه من خذلان عربياً ودولياً، إلا أن هذا لا يبرر إطلاقاً الآلية التي لجأ إليها المجلس في طريقة عقد مؤتمره الجديد، والذي يسبق المؤتمر الثاني لمؤتمر «أصدقاء سوريا» المزمع انعقاده في الأول من الشهر المقبل في استنبول.

في الحقيقة خرجت فكرة المؤتمر الذي سيعقده المجلس في العشرين من الشهر الجاري، وبدأت الدعوات توجه في الثاني والعشرين، والمؤتمر سينعقد في السادس والعشرين، وهذا يعني أن كل شيء مسلوق على عجل، أو أن هناك شيئاً ما مرتب مسبقاً، وأياً كان الوضع فإن النتائج لن تكون في مصلحة المجلس، ولا في مصلحة المعارضة والثورة، فلم يعد من الممكن أن تبقى الأمور رهناً لعقلية الارتجال، أو التصرف من منطلق احتكار التمثيل، وهو الذي قاد المجلس إلى التعالي على الآخرين في أوقات سابقة، وطريقة عقد المؤتمر الجديد لا تدل من حيث الشكل على الأقل أن هذه العقلية قد تغيرت.

أطراف معارضة عدة من داخل سوريا لم تدع إلى المؤتمر، وحتى لو أنها دعيت فمدة أربعة أيام غير كافية لتقرر تلك الأطراف مشاركتها، أو ليتمكن ممثلوها من السفر خارج سوريا، وقبل كل ذلك إعداد ورقة عمل للمشاركة، وهو ما يعني أن طريقة التحضير لهذا المؤتمر من شأنها أن تفصي الآخرين مرة أخرى، حتى لو قال المجلس أن هذا ليس مقصوداً.

المجلس الوطني الموكر، كان الوقت لنقد الذات، ولسماع الآخرين، فالمتظاهرون يريدون إسقاط النظام لأنه طوال أربعين عاماً كان يتصرف بحسب المثل الدارج «أذن من طين وأذن من عجين»، واللييب من الإشارة يفهم.



بيان أممي ضعيف وعقوبات أوروبية على نساء الأسد النوروز وعيد الأم يرفدان الثورة.. و٤٨٥ شهيداً في إسبوع

دمج السوريون الأسبوع الماضي الذي سقط خلاله ٤٨٥ شهيداً عيدَي النوروز والأم اللذين يصادفان ٢١ آذار بالثورة السورية، حيث حول أكراد سوريا احتفالهم برأس السنة الكردية إلى تظاهرات مطالبة بإسقاط النظام، فيما خرجت حرائر سوريا في عيد الأم نصرة للمدمن المنكوبة.

وشهدت جمعة «قادمون يا دمشق»، أكبر نقاط تظاهر منذ اندلاع الثورة، حيث خرجت ٧٤١ مظاهرة وذلك بازدياد ٢٢ نقطة مقارنة بالأسبوع ما قبل الماضي، وعادت إدلِب إلى صدارة عدد نقاط التظاهر، بعد أن فقدتها الأسبوع الماضي لمصلحة حلب، حيث سجلت إدلِب ١٤٢ نقطة، وجاءت حماة بعدها ب ٩٨ نقطة، ومن ثم حلب ب ٨٣ نقطة تظاهر. أما أكبر مظاهرة من حيث الحشد الجماهيري فكانت في مدينة القامشلي يوم الأربعاء الماضي، حيث هتف أكثر من ١٥٠ ألفاً ضد النظام في عيد النوروز.

ولم يكتف النظام بقصف حمص بالصواريخ، حيث استهدف معظم المساجد التي تنطلق منها الاحتجاجات، وخاصة المساجد القديمة وتعرضت قلعتا الحصن في حمص والمضيق في حماة إضافة إلى مدينة أقاميا الأثرية إلى قصف مباشر بالصواريخ من قبل النظام، بهدف الاستيلاء على هذه المواقع الحيوية، واتخاذها منطلقاً لنقص المناطق المجاورة، وأطلق معارضون سوريون نداء استغاثة إلى منظمة اليونسكو بهدف التدخل لحماية التراث الإنساني الذي يتعرض للتدمير.

ودخل تطوران لافتان على خط الثورة السورية، حيث شهدت منطقة جبل الأكراد في ريف اللاذقية اشتباكات بين الجيش الحر وقوات النظام، فيما شنَّ منشقون أول عملية عسكرية في محافظة السويداء، حيث قتل عدد من جنود النظام وشبيحته.

دولياً، أصدر مجلس الأمن الدولي بياناً رئاسياً ذا لهجة ضعيفة ينص على إدانة العنف في سوريا، والمطالبة بدعم خطة المفوض الأممي كوفي عنان، كما فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على نساء عائلة الأسد، حيث صدر قرار بمنع كل من زوجة الأسد وأمّه أنيسة وشقيقته بشرى وزوجة شقيقه ماهر من السفر. وتأتي العقوبات على خلفية رسائل أسماء الأسد التي أظهرت معرفتها بوجود صحافيين غربيين في حمص، إضافة إلى تفاخرها بحمل شبيحة النظام أسلحة بيضاء وطعنهم للمتظاهرين.

وأطلقت الأمم المتحدة نداء استغاثة لجمع ٨٤ مليون دولار، وسط توقعات بنزوح مائة ألف سوري إلى دول الجوار، ما ينبئ بتصعيد أكبر يعد له النظام في ظل الحماية الروسية، بالرغم من زيارة المبعوث الدولي والعربي كوفي عنان إلى موسكو والصين للعمل على حصول دعم روسي لخطة حل الأزمة. بدورها اتهمت لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة النظام بممارسة عقاب جماعي على الثوار، وقررت تحديد مهمة لجنة تقصي الحقائق التي شكلتها الأمم المتحدة حتى شهر أيلول المقبل لجمع المزيد من الأدلة على جرائم الحرب التي يرتكبها النظام.

حدايق المنازل تحولت إلى مدافن والأهالي يتألفون مع الموتى النظام يخوض معركة مع «جثث الشهداء» ويلحق حفاري القبور



دمشق - البديل

تقصد منى التي تبلغ من العمر عشر سنوات المقبرة لوضع إكليل من الزهور على ضريح شقيقها الشهيد أحمد، وهي تقول بصوت منخفض: «رصاص قوات الأمن أخذ مني أخي الوحيد، ولم أعد أطيق الحياة من دونه، وفي صباح كل اليوم أجد نفسي في المقبرة، وأتكلم معه ساعات طويلة عن ذكرياتنا المشتركة، لعل وعسى أن أسمع دندنات صوتي، وهو يرفد تحت التراب».

وأحمد وهو من مدينة قطنا الواقعة في ريف دمشق استشهد جراء إصابته بطلقة من مسدس كاتم الصوت على يد عناصر الأجهزة الأمنية وسط تظاهرة ليلية، وعليه رفضت المشافي الحكومية والخاصة استقبله، ما أدى إلى وفاته نتيجة نزيف شديد في مكان الإصابة. لكن مأساة أحمد (١٤ عاماً) لم تتوقف عند هذا الحد، بل سارعت قوات الأمن إلى أخذ الجثة، وإجبار أهله على دفنه في الليل، وبمناى عن أنظار الناس خشية من تحول مراسيم التشييع إلى مظاهرة مناوئة للنظام. وتقول والدته فداء بتأثر شديد: «فرضوا علينا كتابة تقرير خطي باتهام جماعات مسلحة على قتله، وحرموننا من القيام بمراسيم تليق بدم الشهيد، كما أجبرونا على دفنه ليلاً، لكن صورة قبره بقيت الذكرى الوحيدة الباقية لدينا».

معركة مع الجثث

وتشير حنين إلى أن رهبة القبور الموزعة بين البيوت والحدايق الموازية لها لم تعد تثير الخوف في نفوس الناس. وتقول: سابقاً كنا نخاف المرور من بين المقابر أو حتى بالقرب منها. وتردف: «بعد أن شاهدنا المجازر التي يقوم بها النظام أصبحت رفقة القبور بمثابة مكان آمن نلجأ إليه ونواسي بها أنفسنا، وأشعر أن وجود قبر سالم أمام ناظري طوال الوقت يعطيني أملاً بأنه لا يزال يعيش بيننا».

ملاحقة حفار القبور

ويقول المراقبون إن القتل اليومي وتشيع الجنازات وحفر القبور أصبح مشهداً يكاد يكون يومياً في جميع المدن والبلدات، وبات مشهد تشييع الشهيد أكثر ما يخيف النظام وأجهزته الأمنية. وفي هذا الصدد يقول ياسين، وهو من مدينة دوما ويعمل حفاراً للقبور، إن النظام يلاحقه يومياً نتيجة تطوعه في حفر القبور، ومشاركته في تشييع الشهداء الذي يتحول إلى مظاهرات عارمة تصدح أصداؤه في كل المدينة، الأمر الذي يبت الرعب داخل أجهزة النظام، ويؤكد ياسين: «في البداية حاولوا الاستيلاء على الجثث، لكن بعد احتشاد أهالي المدينة كتلة موحدة لمرافقة مراسيم دفن الشهيد خرج الأمر من يدهم، وقام النشطاء بتوثيق عدد الشهداء بدقة وتفاصيل شاملة وإرسالها إلى جهات حقوقية».

وطرأت تغييرات كبرى على المفاهيم الاجتماعية، وبات تردد الناس على المقابر في حالة مناجاة مع أرواح الشهداء آخر مأساة من المآسي التي تواجهها الثورة السورية.

وتشير المعطيات الميدانية إلى أن معركة النظام لم تكن فقط مع المحتجين والجيش الحر، بل وسَّع دائرة معركته صوب المقابر التي استهدفها، وانتشل الجثث منها، وقام بحرقها، ليغطي على آثار جرائمه بحق الشعب المنتفض. ويروي مروان وهو كان قد نزح من حي بابا عمرو في حمص إلى ركن الدين بدمشق: «قام الأهالي بدفن المئات من جثث الشهداء في الحدايق الموازية للحي، خشية من خطفها من المقبرة الرئيسية في الحي». ويضيف مروان الذي فقد أكثر من قريب له نتيجة القصف المتواصل على بابا عمرو في الشهر المنصرم: «عمليات الدفن كانت تجري خلال فترات توقف القصف النادرة»، لافتاً إلى أنه بعد المحاولات المتكررة للنظام بانتشال الجثث وحرقها في كل أحياء حمص، اضطر الناس إلى دفن الشهداء في الحدايق القريبة المحمية من قبل اللجان الشعبية وأحياناً من الجيش الحر.

رفقة القبور

وقد بث الناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي مقاطع مصورة تظهر تحول الحدايق في كل من إدلب وحماة وأريافهما إلى مقابر جماعية يدفن فيها الشهداء، في الوقت الذي لجأت فيه بعض القرى إلى دفن أمواتهم داخل حدايق منازلهم، وبهذا كانت صورة الشهيد وهو تحت التراب يعيش معهم كما تروي السيدة حنين التي فقدت ابنها سالم في مدينة القصير بحمص، حيث تقول: «تحولت مقبرة البلدة إلى خرائب وأطلال، ولم يعد أمام الأهالي إلا أن يدفنوا أبنائهم في حدايق المنازل، وبالقرب من الساحات العامة التي لا يسيطر عليها جيش النظام».

الأسد خارج التاريخ في لقاءه مع لافروف

المحرر السياسي:

أوضح محضر الاجتماع الذي عقد بين سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي وبين «الأسد»، والذي نشرت تفاصيله يوم الجمعة الماضي، أوضح أن نظام بشار الأسد ما زال يعيش حالة إنكارية تجاه ما يحدث في سورية، ليس على مستوى الوقائع التي يعترف بها، لكن على مستوى التحليل، فهو يرى أن «الحل السياسي قد تم تطبيقه من خلال الإصلاحات، والتي شملت قانون الإعلام، وقانون الأحزاب، والإدارة المحلية، والدستور الذي سيتم الاستفتاء عليه».

من جهة أخرى، يعتقد الأسد بأن المشكلة تكمن مع ملف الإرهاب، ويتدفق المزيد من «المال والعتاد للمسلحين» بدعم من الإخوان المسلمين وقطر، وبالعدد المتزايد للخارجيين عن القانون الذين باتوا يشكلون خطراً على الأمن في سوريا، ويقول الأسد: «سنواجه الإرهاب بحزم، ومن حقنا الدفاع عن أنفسنا وعن شعبنا»، ولكن الأسد لا يقول للافروف إن الخارجيين عن القانون قد تم إطلاق يدهم في المجتمع السوري من قبل نظامه، وبأن أجهزته الأمنية هي التي تشرف على تنظيم هؤلاء، غير أن لافروف يسأل الأسد حول المزاج الشعبي في سوريا، وفيما إذا كان قد تغير، وأصبح مع دعم المسلحين، لكن الأسد لا يجب عن حال المزاج الشعبي، ويكتفي بالحديث المطول عن الطريقة التي يعالج بها جيشه وأمنه مسألة «المسلحين»، وعن اقتراب النظام من السيطرة عليهم.

الغريب والعجيب أن نظام الأسد ما زال يعيش حالة إنكارية حول تغير المعطيات في سورية، كما يؤشر حديثه عن ملف الإصلاحات إلى واحدة من حالتين: إما أنه ما زال قادراً على الكذب على الشعب السوري، وإما أنه يستطيع أن يكدب على المجتمع الدولي، وطالما أن كلتا الحالتين غير صحيحتين فهذا يشير إلى أنه يعيش خارج التاريخ، وذلك في الوقت الذي دخل فيه الشعب السوري التاريخ من أوسع أبوابه.

لم تسقط عقوداً من الخوف فقط بل سحقتها سحقاً الرقّة من «مدينة الوفاء» إلى طوفان ثوري على البعث

والتي تعتبر من أهم منجزات السلطة الأسدية، أي زرع الخوف». البعض الآخر أرجع تأخر الحراك الثوري إلى أسباب عديدة، منها أن الرقّة « تأتي في الترتيب ما قبل الأخير في نتائج الثانوية العامة»، في إشارة إلى تدني مستوى التفوق الدراسي، إضافة إلى انخفاض نسبة المتعلمين. وهناك البعض الآخر، ومنهم كاتب هذه السطور، من أرجع تأخر الحراك إلى غياب العصبية بالمعنى الخلدوني الإيجابي، حيث هناك غياب للتجانس الاجتماعي بشكل يكاد يشابه الوضع الاجتماعي في العاصمة دمشق.

إلا أن هناك أيضاً من كان قاسياً جداً وطالب «بتحليل الشخصية الرقّابية ودراسة العوامل المؤثرة فيها حتى ولو كان جارحاً». هناك من أرجع السبب إلى التركيبة العشائرية للمحافظة والتشابك «المصلحي/الذليلي» لزعماء تلك

العشائر مع النظام – آنذاك كان بشار الأسد يستقبل وفداً ضم معظم زعماء تلك العشائر.

الانكشاف الأمني

وهناك عامل آخر يكمن في صغر المدينة وانكشافها أمنياً، وهو أمر سهل من مهمة احتوائها، خاصة إذا عرفنا أن في الرقّة «رّما» النسبة الأكبر من معتقلي الثورة السورية مقارنة مع حراكها آنذاك.

رّما كل أو بعض تلك العوامل مجتمعة أو متفرقة كانت السبب في تأخر النطاق الرقّي بالثورة السورية، ورّما أن النظام وفي فترة ما من الثورة السورية، قد نجح جزئياً في تعزيز عامل الخوف الذي حكم به على مدى العقود السابقة، فمن خلال القتل المستمر والتعذيب والاعتقال والممارسات التي فاقت في وحشيته حدود العقل والمنطق والتصوّر استطاع على نحو ما إعادة دورة الخوف ورعايته، فكان لذلك أثر بالغ على إجماع الرقّة، وغيرها من المدن التي نعتت بالصامته.

قراءة كُتبت بالدم

إنّ همجية النظام وإصراره على القتل وخاصة بعد مجازر حمص، دفعت الرقّة وغيرها إلى إدراك أنها «أكلت يوم أكل الثور الأبيض»، وسقطت كل التحليلات السابقة، وسقط الخوف، وكان لثأرات وثور الرقّة قراءة مختلفة، ولا مبالغة ولا كلام انشائي يقال هنا ، قراءة كتبت بالدم.

في اليوم الأول من العام الثاني للثورة السورية كان لشباب وصبايا الرقّة احتفال مميز في ذكرى ميلاد عزيز، وكانت هدية عيد الميلاد قربان وهبته المحافظة وأي قربان !! عمر باننسي شاب لم يتجاوز السابعة عشرة، كان الشهيد الأول للثورة السورية في عامها الثاني. سقط مضرّجاً يدمائه وهو ينادي بالحرية. في اليوم الثاني خرجت المدينة عن بكرة أبيها تزقّ عريسها، لكن الحرية تتمنع وتعلّي من مهرها فتقدم ١٧ خاطباً قدموا دماهم رخيصة لها.

سلميّة مطلقة

ما ميّز حراك الرقّة كما يقول ناشطون من داخل المدينة سلميته المطلقة، حيث لم يسجّل أي اعتداء على أي من الممتلكات العامة، كذلك طابعه المدني، حيث غابت الزعامات العشائرية ورجال الدين الموالين للنظام الذين لعبوا دوراً قذراً عبر محاولات متكررة لإجهاض الحراك الثوري، وأظهرت الشرائط المسجّلة لتلك المظاهرات الضخمة همجية وعنف الأجهزة الأمنية، حيث رأينا سقوط الشهداء واحداً تلو الآخر، وكأننا في نقل حي لقتل تمارسه السلطة على الهواء مباشرة !.

ماذا بعد؟

يقول أحد الأصدقاء على صفحته على الفيسبوك نقلاً عن أحد المشاركين في الحراك الثوري بالمدينة: « لم نسقط الخوف فقط، لقد سحقتنا سحقاً». هذا ليس حال الرقّة فقط، إنه حال السوريين في مدنهم كافة، إن ثورة تسحق الخوف لا بد أن تنتصر.



أحمد مولود الطيار

فاجأت مدينة الرقّة النظام السوري في الذكرى الأولى لاندلاع الثورة بانتفاضة شعبية عامة أسفرت عن استشهاده العشرات وجرح واعتقال المئات. الإعلام الرسمي السلطوي حاول النيل من الرقّة، وسعى إلى إيجاد شرخ بينها وبين بقية المدن الثائرة، حيث أطلق عليها اسم «مدينة الوفاء». بعد أن مارس عليها النظام تهميشاً منهجياً وتشويهاً اجتماعياً جسده المخرج الراحل عمر أميرالي في فيلمه «طوفان في بلاد البعث» بأقصى صورته، فكيف انقلبت الرقّة من «مدينة الوفاء» كما زعم النظام إلى «طوفان على البعث»؟ تقع محافظة الرقّة على الضفة الشمالية لنهر الفرات على بعد ٢٠٠ كم شرق محافظة حلب. ويقع على بعد ٥٠ كم إلى الغرب من مدينة الرقّة سد الفرات، المشروع الاقتصادي الأكبر، حيث شكّل ذلك السد بحيرة (الأسد)، ومدينة الثورة، وهي المدينة الحديثة التي تشكلت بعد بناء السد عام ١٩٧٠، وتجاور «الطبقة» المدينة القديمة أو «القرية» كما يطلق عليها الآن. (طبعا هذه التسميات «الثورة» و«الأسد» ارتبطت بنظام البعث بعد ما يسمى بثورة ٨ آذار).

تعريف تاريخي

اعتمد اقتصاد الرقّة على سد الفرات وعلى الزراعة وعلى الحقول النفطية المجاورة. وفي المدينة بقايا آثار تعود إلى العصر العباسي، ومن أهمها قصر البنات، والصور القديم، ومدينة الرصافة، وباب بغداد، كذلك يوجد فيها أضرحة عدد من الأئمة ورجال الدين، أشهرها ضريح عمار بن ياسر، وأويس القرني، ويتجاوز عدد سكان المحافظة المليون نسمة بقليل، أمّا مساحتها فتعادل ضعف مساحة لبنان حوالي ٢٠٠٠٠ كم^٢.

طبعاً المدينة، وكما تذكر العديد من المراجع التاريخية وكذلك الآثار الموجودة الآن، أن الخليفة العباسي هارون الرشيد كان يتخذ من الرقّة عاصمة صيفية له، مما جعلها مركزاً علمياً وثقافياً هاماً آنذاك. وفي الرقّة عاش وتعلم الفلكي العربي الشهير البتاني. وفي عام ١٢٥٨ دمر المغول الرقّة كما فعلوا ببغداد.

تأخر الحراك الثوري

بعد تلك المقدّمة وذلك التعريف الموجز بالمحافظة نأتي إلى السؤال الذي شغل الكثير من الغيورين على الرقّة، سواء من أبناءها أو من سوريين آخرين: لماذا تأخرت الرقّة عن اللحاق بركب المحافظات الثائرة؟ وازداد السؤال إلحاحاً، خاصة بعد أن حاول رأس النظام إلحاق العار بتلك المحافظة عبر اختياره الرقّة مكاناً يصلي فيها صلاة العيد للإيحاء بأنها محافظة مؤيدة للنظام، ومحاوله لإرسال رسائل أخرى من خلال تلك الصلاة.

وحاولت العديد من التحليلات والقراءات الاجابة عن السؤال اللغز. البعض قال إنها «محافظة النظام ومفرخة للسلوك السلطوي، كان معداً لها أن تكون درة النهج البعثي فأصبحت مقبرة الاقتصاد السوري، فيها تمّت تجارب السلطة في النهب المنظم، والمشاريع الوهمية، والإستيلاء على ثروات الوطن، والتعليم المختلط، والاهمال المريع، وإعلاء كلمة الأمن فيها.



التشكيليون على الخط الموازي للثورة

يواصل الفنانون السوريون إبداع الأعمال التشكيلية التي توأمت بالثورة، وهي حالة لم تتوقف منذ اندلاع الاحتجاجات في آذار من العام الماضي، حيث كان للفنون، ومنها الفن التشكيلي، دورها البارز في التعبير عن الثورة، وإذا كان المتظاهرون والثوار قد واجهوا آلة قمع النظام بصدورهم العارية، وحناجرهم المطالبة بالحرية، فإن الكثير من الفنانين كانوا على الخط الموازي للثورة، يكشفون عن مدى الهمة التي وصل إليها النظام، ويعبرون عن عظمة الثورة السورية، وإرادة السوريين وتصميمهم في نيل الحرية، ولم يكن النظام أقل رحمة مع الفنانين، وهو يعي تماما خطورة الفنون في تعميق التلاحم الوطني، وفضح ادعاءاته، وهو ما تؤكده أعماله ضد الفنانين، وأبرزها اقتلاع حجرة ابراهيم الفاشوش، وكسر أصابع فنان الكاريكاتير السوري العالمي علي فرزات.

كثيرة هي اللوحات التي أبدعها التشكيليون السوريون، ومنها تلك التي تعرضها صفحة فنون الثورة السورية على «الفيسبوك»، ومنها لوحة «وجوه من حمص» للفنان لقمان أحمد، و«الرصاص» من إبداع حكم الواهب، و«طبيب الحرية» للفنان عبد الحميد سليمان، و«خلق الحرية» للفنان جابر العظمة، و«الشهيدة علا جبلاوي» للفنان طارق بطيحي، وغيرها من الأعمال.

اللافت للنظر في تلك الأعمال أنها لا تتسم بالواقعية المباشرة التي قد تسقط عنها الكثير من جمالياتها، أو التي قد تحولها مع الزمن إلى مجرد توثيق للحدث، وإنما هي أعمال تعبيرية استمدت عناصرها من الثورة، مثل وجوه الأطفال، والمظاهرات، والشهداء، وغيرها من مفردات الثورة، لكنها في الوقت نفسه تبني لغتها الفنية الخاصة.

من جهة أخرى، فإن تلك الأعمال تشير إلى أن السوريين في ثورتهم ضد الظلم، قاموا بثورة موازية، ثورة



لوحة الشهيدة علا جبلاوي للفنان طارق بطيحي

أفاق مفتوحة على الأمل

في عامها الثاني، تفتتح الثورة في رأي غالبية المراقبين لتطوراتها على جملة واسعة من الاحتمالات، وترجيح أي احتمال سيكون رهناً بتطورات سياسية معقدة قد تفرزها حالة الحراك الدولي التي اندمج بها الوضع السوري، حتى صارت الأمور وكأن الثورة السورية جاءت على هامش أزمة دولية وليس العكس، هذا هو الاتجاه التحليلي الغالب للحالة السورية.

بيد أن الثورة السورية تحكمها عملية خاصة بها، وإن بدت غير منتظمة أو غير مخطط لها، لكنها عملية موجودة وتفرض نفسها على تطورات الأحداث من خلال خلق ديناميتها المؤثرة، وابتداع آليات الترسيخ والفعالية والاستمرار، وهي في النهاية عملية لايتوجب التسرع في إطلاق الأحكام عليها، كما أنها لاتأبه كثيراً لا بتوقيعات النظام حول إنهائها، ولا بتعجل الثوار على إنضاجها، ولنا في الرقعة خير مثال.

وفي واقع الحال، لقد أتاح الحراك الثوري في جملة من المستويات واقعاً جديداً في الحدث السوري، تجلّى في خلق نظام للحراك يعمل في إطاره، وصارت له خطوط إمداد وقنوات تواصل وقاعدة تنظيمية. صحيح أن اشتغال هذا النظام على المستوى القومي لازال يعاني من بعض الإشكالات ذات الطابع التقني، لكنه وضمن الإمكانيات المتاحة يمكن أن يضمن استمرار الحالة الثورية، وإمكانية تطويرها في الأفق القريب جداً، وما يضمن نجاح هذه الاحتمالية هي حالة المرونة التي امتلكتها الثورة بعد خبرة عام كامل، حيث باتت قوى الثورة تمتلك هوامش واسعة في العمل الميداني، إضافة إلى ممارسة تكتيكات متعددة في المناورة والتخفي العصية على الاختراق، وهي حالات طالما عانت منها الثورة في بدايتها.

مقابل كل ذلك، تنطوي بنية النظام في سورية على حالة من التوتر تكشف عنها حركته المتسارعة، ورغبته في إنهاء مفاعيل الثورة في أسرع وقت ممكن، وقد راکمت أحداث الثورة على مدار العام الماضي حالة التوتر، حيث تشير معلومات مؤكدة في هذا المجال إلى شيوع نوع من الإحباط في بعض مستويات النخبة، وخاصة تلك التي لم تتورط كثيراً بالحدث، حيث أتاحت لها التطورات قراءة المشهد من زوايا مختلفة، وباتت على قناعة مؤكدة بأن الأمور ليست كما يصورها النظام تقع في إطار تصنيفي واحد «أبيض وأسود» أو «نكون أو لا نكون»، ففي قناعة هذه الأوساط أن عملية تدوير الزوايا للوضع من شأنها إرضاء الجميع، وتحقيق استقرار مستقبلي.

وعلى الرغم من ذلك فإن المخاوف على الثورة موجودة ومشروعة، وتتأتى في الجانب الأكبر من إصرار النظام على تشويهها وتحويلها إلى حرب أهلية في سبيل إيجاد مخرج آمن له، وفي أحسن الأحوال برأي النظام، ينتهي الأمر على ما انتهت إليه الحالة اللبنانية، حيث لم تتم محاسبة أي من أمراء الحرب.

غازي دحمان